الاقتصاد القطري بعد ٢٠١٧/٦/٥

جهينة حبيب الحاج حمود

ماجستير مصارف إسلامية

كان المتوقع أن الاقتصاد القطري هش وغير قادر على الاستمرار أمام سلسلة إجراءات اتخذت ضده على نحو مفاجئ على قاعدة الصدمة، خاصةً أن اقتصاديات دول الخليج مرتبطة فيما بينها باتفاقيات تنظم عملها، من ناحية نقل البضائع والسلع والمواد الغذائية والمواد المرتبطة بالبنية التحتية. حيث كانت البضائع والسلع تنقل بحراً من دولة الإمارات، عن طريق شبكة موانئ تجارية أهمها ميناء جبل علي، وبراً من السعودية وعلى وجه التحديد معبر سلوى.

لقد تكبد الاقتصاد القطري خسائر ضخمة جراء الحصار، لكن تضيق الحصار إلى درجة الخناق أمر يكاد يكون مستحيلا على دولة فقيرة، فكيف وقطر دولة فاحشة الثراء؟

- تمتلك قطر سيولة مالية تتجاوز ٣٧٠ مليار دولار، وتمتلك جهاز للاستثمار المصنف التاسع عالمياً وهو صندوق ثروة سيادي بأصول تبلغ ٣٣٥ مليار دولار، هذا الصندوق الذي أسسته حكومة قطر عام (٢٠٠٥) لإدارة فوائض النفط والغاز الطبيعي كان من ضمن أهدافه التقليل من مخاطر اعتماد الدوحة على أسعار الطاقة، ويستثمر معظم أمواله في أسواق عالمية مثل أسواق الولايات المتحدة وأوروبا ودول آسيا والمحيط الهادي.
- كما تمتلك قطر قطاعاً مصرفياً قوياً تتجاوز موجوداته ١.٣ تريليون ريال قطري، ومصارفها قادرة على فتح اعتمادات موثوق بها لاستيراد كل السلع والخدمات من الخارج.
- الوفرة المالية القطرية مستثمرة بالخارج ومستقرة، وبالتالي لو تراجع سوق المال المحلي يمكن تعويضه مستقبلاً لأنه لا يمثل سوى جزء بسيط من الاقتصاد القطري، وبالتالي فإن فوائض قطر المالية الضخمة تمكنها من تعويض أية إجراءات عقابية تُمارَس ضدها، حتى لو استمرت عقوداً.
- الاستثمارات القطرية مرتبطة بمراكز صنع القرار الدولي، وتم اختيارها بعناية شديدة لتتغلغل داخل المنظومات السيادية للدول العظمى، فالصندوق السيادي القطري يتوزع ثلثا رصيده على الأقل في ست جهات رئيسية مرتبطة بالأنظمة السيادية الحاكمة العالمية مثل روسيا (روس نفط، لوك أويل، مشروع الأورال الصناعي)، وبريطانيا (متجر هارودز، القرية الأولمبية، أجزاء من المنطقة المصرفية "كاناري وارف"، شبكة أنابيب الغاز

الوطنية البريطانية، رويال داتش شل، باركليز)، وألمانيا (فولكسفاغن، سيمنز، دوتشه بنك)، وسويسرا (شركة التجارة السويسرية العملاقة Glencore)، والولايات المتحدة الأمريكية (قطاع البنية التحتية، القطاع العقاري، مراكز الأبحاث، قطاع التكنولوجيا، الصناعات الدفاعية)، والصين (القطاع الصناعي، القطاع العقاري، القطاع المصرفي)، وتركيا (محفظة استثمارية في كل المجالات، مشروع السيل التركي وهو مشروع لبناء خطوط أنابيب لنقل الغازالطبيعي من روسيا إلى تركيا ودول أوروبية).

- قطر هي ثالث أكبر مصدر للغاز الطبيعي بالعالم وتبلغ احتياطاتها من الغاز نحو ١٤٪ من احتياطي الغاز الطبيعي المكتشف في العالم، بواقع ٨٨٥ تريليون قدم مكعب، حسب آخر إحصاءات شركة بريتش بيتروليوم.
- كما أن قطر الدولة الأولى في العالم في إنتاج وتصدير غاز الهيليوم، بملياري قدم مكعب سنوياً، والأولى عالمياً في إنتاج المكثفات بـ ٨٠٠ ألف برميل يومياً، والأولى عالمياً من حيث حجم أسطول نقل الغاز المسال بـ ٦٢ ناقلة.

هذه المقدرات تسمح لقطر بممارسة ضغوط سياسية واقتصادية على أطراف دولية وإقليمية كثيرة، لذلك إنحازت كل من فرنسا وألمانيا لقطر، فقطر تستطيع الرد على الإمارات بقطع الغاز، حيث أن الدوحة تزود أبو ظبي بنحو ٣٠٪ من احتياجاتها من الغاز، ما يتسبب باضطرابات شديدة داخل الإمارات خاصةً للمصانع ومحطات إنتاج الكهرباء، لكنها لم تفعل.

نوعت قطر تجارتها الخارجية وجلبت كافة السلع من أسواق العالم المختلفة، متحركة نحو أسواق تركيا وإيران ودول آسيوية وعربية لكسر طوق الحصار المفروض عليها. وقد استطاعت مواجهة آثار الحصار المفروض عليها وانعكاساته السلبية على اقتصادها؛ فامتصت الصدمة الأولى، ثم شرعت باتباع خطط اقتصادية مدروسة للحد من آثار الحصار، تلخصت في البحث عن أسواق تجارية جديدة وبناء شراكات اقتصادية مع دول خليجية وإقليمية، كالكويت وعُمان. وتُفيد التقارير بأن حجم الاستثمارات بين قطر وعُمان، شهد ارتفاعاً من ثلاثة مليارات ريال قطري عام ٢٠١٦ ليصل إلى ما يزيد على ٥.٥ مليار ريال قطري أواخر عام ٢٠١٧، وقد كانت حصة الاستثمارات العُمانية في قطر ٤٢٧ مليون ريال قطري[١]، وشملت هذه الاستثمارات توريد المواد الغذائية ومواد البناء إلى الأسواق القطرية. في حين بلغ حجم التبادل التجاري مع الكويت نحو ٢.٥ مليار ريال قطري في

[١] أسامة سعد الدين، ملتقى رواد العمال القطري العُماني يبحث في الدوحة فرص الاستثمار، العربي الجديد، 11/ 4/2018، http://google/qfpw7k

نهاية عام ٢٠١٧، مقارنةً بـ٢.٣ مليار ريال في عام ٢٠١٦[١]. كما سعت قطر لتعزيز شركاتها مع السودان، بتوقيع اتفاقية تجارية لتطوير ميناء سواكن على ساحل البحر الأحمر بقيمة ٤ مليارات دولار، إضافةً إلى تعزيز الاستثمار الزراعي في ٢٦٠ ألف فدان في ولاية نهر النيل، وبتطوير من شركة "حصاد" القطرية، فضلاً عن تنفيذ الشركة لمشروع كهرباء للمنطقة بتكلفة تقدر بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار[٢]. وفتحت قطر أسواقاً للبضائع مع تركيا وإيران وباكستان ودول آسيوية أخرى. واتخذت تدابير تعزز إكتفاءها الذاتي في إنتاج منتجات الألبان واللحوم والدواجن المحلية، وكذلك في مجال الصناعات الغذائية والخفيفة، فاشترت ١٤٠٠٠ بقرة.

اعتمدت الدوحة على ركيزتين أخريين لتنويع شراكاتها الاقتصادية وسد النقص في احتياجاتها:

- تمثلت الأولى في افتتاح ميناء حمد الدولي في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بدلاً من ميناء جبل علي في دبي، وذلك لحل أزمة الاستيراد التي كانت تتحكم فيها الإمارات عبر ميناء جبل علي، بخلاف تصدير شحناتها من الغاز، ومن خلاله تمكنت قطر من إعادة تصدير منتجاتها إلى حوالي ١٣٠ دولة بشكل مباشر، ولم تجعل قطر الميناء مجرد مكان للاستيراد والتصدير، لكنها أقامت به مشروعات لتخزين السلع الغذائية، لتوفير مخزون استراتيجي يكفي ٣ ملايين فرد لمدة عامين، حيث سجل الميناء خلال نيسان/ أبريل ٢٠١٨ أكبر عدد دخول للسفن، بما مجموعه ١٤٨ سفينة تجارية بزيادة بنسبة ١٧٪، مقارنةً بـ ١٢٠ سفينة في شباط/فبراير، و١٣٧ سفينة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨[٣].
- أما الركيزة الثانية، فكانت فتح خطوط ملاحية جوية جديدة لمواجهة الحصار الجوي، وتوجهت قطر في تطوير علاقاتها الاقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي ودول أفريقية، إضافةً إلى الولايات المتحدة، ذلك أن قطر تستثمر اليوم أكثر من ١٠٠ مليار دولار أمريكي في الاقتصاد الأمريكي، منها ١٠ مليارات دولار في مشاريع البنية التحتية إضافةً إلى استثمارات أخرى في القطاعات المصرفية والصحية والتكنولوجية[٤].

---

[١] ملتقى قطري كويتي يبحث تعزيز التعاون الاقتصادي، الجزيرة نت 24/1/2018، http://google/ED63DE

[٢] الشراكة الاقتصادية السودانية القطرية تدخل مرحلة التنفيذ، العربي الجديد، 31/3/2018، http://google/KWXdK6

[٣] Hamad port receives record number of vessels in April, The peninsula Qatar, 20/5/2018, http://google/R14rEx

[٤] الحوار الإستراتيجي الأمريكي- القطري رسائله وأبعاده، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 8/2/2018، http://google/DaG9AP

يُضاف إلى ذلك توقيع دولة قطر للعديد من الاتفاقيات بشأن تصدير الغاز إلى عدة دول مثل بنغلادش، وتركيا، والنمسا. وكل ذلك ساعد على الحد من آثار الحصار، إلى جانب ضخ الحكومة نحو ٥٠ مليار دولار من الصندوق السيادي في القطاع المصرفي[١].

وفي مطلع عام ٢٠١٨ انتقلت الدوحة إلى التركيز على رفع معدلات النمو الاقتصادي والبحث عن أسواق جديدة للطاقة.

الإنجازات الاقتصادية التي حققتها قطر في عام ٢٠١٨

١- استناداً إلى تقرير البنك الدولي، ظهرت ملامح امتصاص الاقتصاد القطري لصدمة الحصار من خلال ارتفاع النمو الاقتصادي، مقارنةً بدول مجلس التعاون الخليجي من ٢.٥٪ عام ٢٠١٧ إلى نحو ٢.٦٪ عام ٢٠١٨، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٣٪ في العامين المقبلين (الجدول ١)[٢]. ويعود ذلك أساساً إلى تنامي ارتفاع عائدات الطاقة منذ نهاية عام ٢٠١٨، إذ حققت أسعار الغاز مستوى لم تشهده منذ ثلاث سنوات، ومن المتوقع أن يستمر هذا التنامي، في الصعود، بنسبة ٢٠٪ في أسعار النفط والغاز الطبيعي وأسعار الفحم[٣].

الدولة	2017	2018	2019	2020	المتوسط العام للنمو %
السعودية	0.13	1.8	2	2.1	1.5
الإمارات	1.4	2.5	3.1	3.3	2.57
البحرين	1.8	1.7	2.1	2.1	1.9
الكويت	2.1	2.6	3	3.5	2.8
قطر	2.5	2.8	3	3.1	2.85
عُمان	2.8	2.3	2.5	2.5	2.52

الجدول (١) النمو الاقتصادي (٪) في دول مجلس التعاون الخليجي، المصدر البنك الدولي، تقرير الآفاق الاقتصادية ٢٠١٧-٢٠٢٠

٢- تسارع القطاع غير النفطي في عام ٢٠١٨، بمعدل نمو قدره ٦٪ في الأشهر الستة الأولى من العام، وذلك وفقاً لتقرير صدر عن صندوق النقد الدولي في تشرين ثاني/نوفمبر.

---

١ Simeon Kerr, Qatar attempts to build its way out of a blockade, financial Times, 16/5/2018, https://google/ZCWbsn

٢ World Bank, Qatar Economic Outlook – April 2018, 16/4/2018, https://google/bFfKqU

٣ World Bank, Commodity Markets outlook: oil Exporters: Policies and Challenges, A World Bank Report, April 2018, https://bit.ly/2Hytolj

٣– أعلن مصرف قطر المركزي (QCB)، أن البلاد قد حققت فائضاً في الميزانية قدره ٧.١ مليار ريال قطري (٢ مليار دولار) في النصف الأول من عام ٢٠١٨، مقارنةً بعجز قدره ٣٥.٤ مليار ريال قطري (٩.٧ مليار دولار) عام ٢٠١٧. كما أفاد المصرف أن احتياطات العملات الأجنبية قد انخفضت إلى مستوى مرتفع من الإيرادات، وهو الآن أعلى من المتوسط. وبحسب أرقام مصرف قطر المركزي بلغ احتياطي قطر الدولي ٤٦.٥ مليار ريال قطري (١٢.٨ مليار دولار) في نهاية سبتمبر/ أيلول، متجاوزاً ٤٥.٧ مليار ريال قطري (١٢.٦ مليار دولار) في مايو ٢٠١٧ قبل الحصار.

٣– إن من أهم التطورات التي شهدتها البلاد خلال الشهر الأخير من عام ٢٠١٨، وذلك في ٣ ديسمبر/ كانون الأول، خروج قطر من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) حيث أن هذا الخروج يُحرر البلاد من القيود التي تفرضها أوبك على أسعار النفط وأسقف الإنتاج، حيث كانت قطر ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك، حيث شكلت ٢٪ من إجمالي إنتاج المنظمة. ومع ذلك انخفض إنتاج البلاد بشكل مطرد في السنوات الأخيرة، حيث انخفض من ٧٢٨٠٠٠ برميل يومياً في عام ٢٠١٣ إلى ٦٠٧٠٠٠ برميل يومياً في عام ٢٠١٧. وفي الوقت نفسه تُخطط قطر لترسيخ مكانتها باعتبارها المصدر الرئيسي العالمي للغاز الطبيعي المسال (LNG). وسيضيف مشروع التوسع في حقل الشمال مجالاً لتسييل الغاز، ويرفع إنتاج الغاز الطبيعي المسال من مستواه الحالي البالغ ٧٧ مليون طن إلى ١١٠ مليون طن سنوياً بحلول ٢٠٢٤، هذه الزيادة البالغة ٤٣٪، إلى جانب زيادة الإنتاج المخطط لها، من شأنها أن توسع مكانة قطر في الأسواق الدولية.

٤– أفاد صندوق النقد الدولي أن القطاع المصرفي القطري قد استقر، وانتعش بعد انسحاب الأسواق الخارجية من إضراب الصدع الدبلوماسي مع الدول المجاورة. وطبقاً للصندوق، فإن أسعار الطاقة كانت قوية على مدار العام، بالإضافة إلى عودة الإقراض الأجنبي، وعززت أيضاً سيولة ونمو ائتمانات القطاع الخاص. وقد تم التأكيد على ذلك بزيادة قدرها ١.٥٪ خلال الفترة نفسها، وفقاً لبنك قطر الوطني. بالإضافة إلى ذلك شهدت البنوك ارتفاعاً قوياً بنسبة ٥٪ في قيمة الأصول على مدى ١٢ شهراً حتى نهاية أكتوبر/ تشرين الثاني.

٥– صدر عن مصرف قطر المركزي أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي شهد نمواً خلال النصف الأول من ٢٠١٨ بنحو ٢.٥٪، مقارنةً بـ ١.٦٪ عام ٢٠١٧. كما قفز الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لذات الفترة بنحو ١٤.٦٪، وهو ما انعكس إيجاباً في تحسين الموازين الداخلية والخارجية.

٦- أكدت وكالة الأنباء الدولية "بلومبيرغ" في تقرير نشرته في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٨، أن أصول قطر المالية استطاعت أن تُسجل تفوّقاً لافتاً في أدائها، قياساً بما انتهت إليه أصول اقتصادات بقية مجلس التعاون الخليجي، رغم الحصار الذي تفرضهُ دول المقاطعة على الدوحة، ومن أبرز الملامح انخفاض مخاطر الائتمان في قطر، وارتفاع مؤشرات الأسهم، رغم استمرار الحظر منذ ٥ يونيو/ حزيران ٢٠١٧.

يلاحظ من الشكل السابق وفقاً لبيانات أداء الأصول لهذا العام حتى ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول الجاري، فإن مخاطر الائتمان في قطر تراجعت خلال سنة ١٧٪، بينما زادت في سلطنة عُمان ٣٣٪ والسعودية ١٤٪ وأبوظبي ٩.٥٪ ودبي ٧.٦٪ والكويت ٢.٩٪ والبحرين ٢.٣٪.

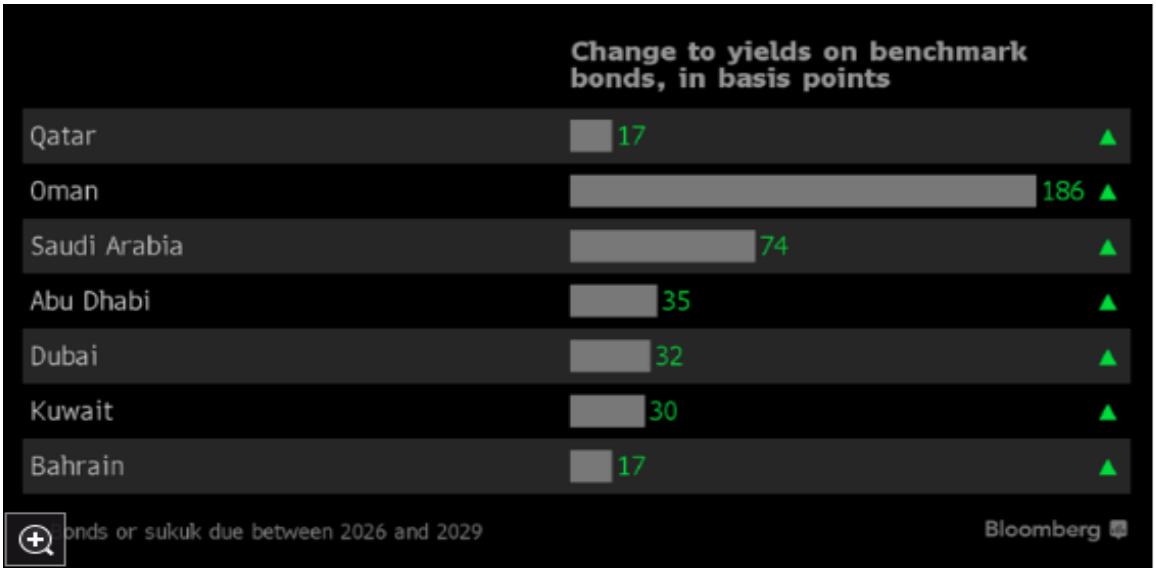

وفي مؤشر آخر، زادت أسعار الفوائد (أو الأرباح) على السندات والصكوك التي تستحق بين عامَي ٢٠٢٦ و٢٠٢٩، بنسبة ١٧ نقطة أساس (٠.١٧٪) في قطر، بينما زادت في عُمان ١٨٦ نقطة والسعودية ٧٤ نقطة وأبوظبي ٣٥ ودبي ٣٢ والكويت ٣٠ والبحرين ١٧ نقطة أساس.

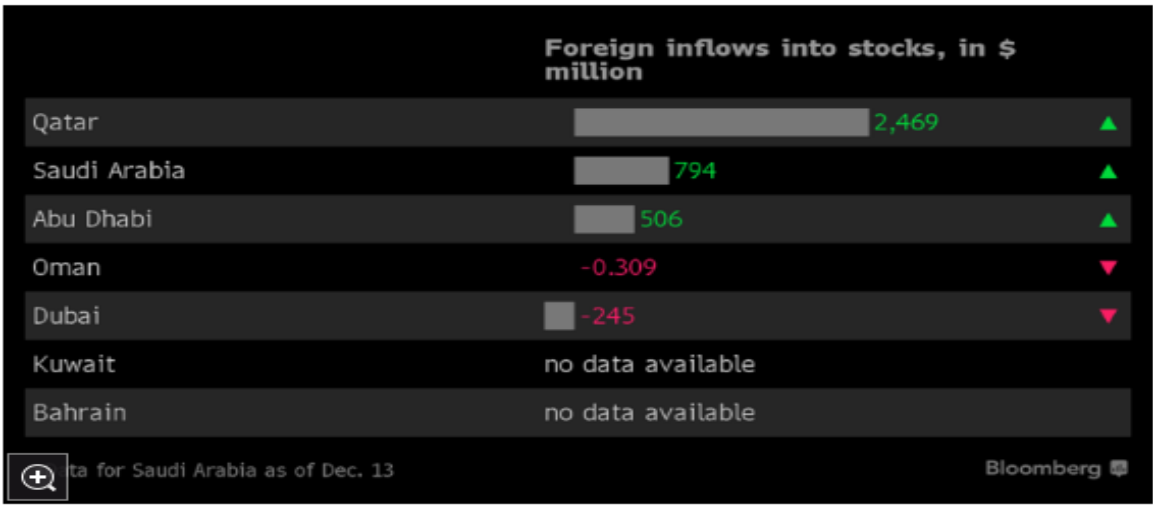

كما أن التدفقات الأجنبية إلى سوق الأسهم، بلغت في قطر حتى ١٣ ديسمبر/كانون الأول الجاري، مليارين و٤٦٩ مليون دولار في قطر، بفارق كبير عن السعودية التي استقطبت فقط ٧٩٤ مليون دولار.

أما التدفقات في أبوظبي فقد سجلت ٥٠٦ ملايين دولار فقط، بينما تراجعت التدفقات الأجنبية إلى أسهم عُمان ٣٠٩ ملايين دولار، وانخفضت في أبوظبي ٢٤٥ مليوناً، بينما لم تتوافر بيانات بهذا الشأن حول بورصتَي الكويت والبحرين

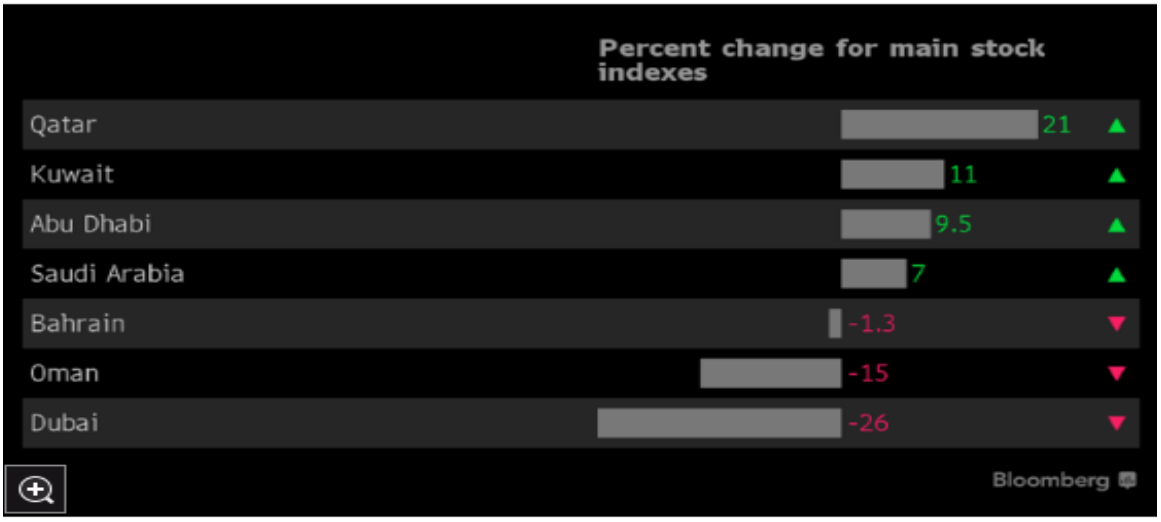

وفي أداء البورصة حققت قطر أكبر ارتفاع لمؤشرها الرئيسي الذي كسب ٢١٪، مقابل ١١٪ لمؤشر بورصة الكويت، و٥.٩٪ لأبوظبي، و٧٪ للسعودية، مقابل تراجع بلغ أقصاه في دبي التي خسر مؤشرها الرئيسي ٢٦٪، فيما خسر مؤشر عُمان ١٥٪ والبحرين ١.٣٪.

لقد نجح الاقتصاد القطري في مواجهة أزمة الحصار الاقتصادي، فقد اعتمدت قطر في استيراد سلعها وموادها الغذائية والبضائع من دول لا تُعد اقتصادات مصنعة أو منتجة، إنما هي دول مستخرجة للنفط ومعتمدة على استيراد معظم ما تحتاجه من سلع استهلاكية من الخارج، ولهذا لم يتأثر اقتصادها من التجارة البينية، وهذا ما ساعدها منذ اليوم الأول في البحث عن بدائل في دول أخرى.

أما النتيجة حتى الآن؛ فإن الحصار الاقتصادي قد خلّف أضراراً طالت المحاصِر والمحاصَر معاً، خاصة في تنامي معدلات التضخم ومتوسط أسعار المستهلك.